الجدل في الأدلة اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ)

الباحث : كرار كريم شرهان

أ.د. علي جاسب عبدالله الخزاعي

جامعة البصرة ــ كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة ــ قسم اللغة العربيَّة

ملخص البحث:

يُعنى هذا البحث ببيان مسائل الأدلة اللغوية (السماع ، والقياس ، والاستحسان) التي تحتمل النقض والفساد ، وبيان كيفية توظيف ابن جني الأسلوب الجدلي لتثبيت هذه المسائل من خلال عرض الأمثلة التي وظَّف ابن جني فيها الأسلوب الجدلي ليثبتها ، ولدفع النقض المحتمل ، أو الرأي المخالف عنها ، عن طريق عرض ما يمكن أن يُفسد المسائل التي بنيت أحكامها على هذه الأدلة اللغوية ، وإبعاد النقض عنها ، وإبطاله

الكلمات المفتاحية : الجدل ، الأدلة ، النقض ، المقرر .

The Argument in the Linguistic Evidence
in AL-Khasa'is book of Ibn Jinni(392) AH

Researcher: Karrar Kareem Sharhan
Prof. Dr. Ali Ghasib Abdulla Al-Khuzaie
Dept. of Arabic Language, College of Education for Human Sciences,
University of Basrah

Abstract:

This research is concerned with clarifying the issues of linguistic evidence (hearing, analogy, and approbation) that are subject to veto and corruption and an explanation of how Ibn Jinni used the dialectical method to prove these issues by presenting examples in which Ibn Jinni employed the dialectical method to prove them. Also, to ward off the possible rebuttal, or the dissenting opinion about it, by presenting what could spoil the issues whose rulings were based on these linguistic evidences, and to remove the rebuttal from it and invalidate it.

Key words: Argument, evidence , repeal , decided .

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، وصلَّى الله على رسوله الكريم ، وآله الطيبين الطاهرين ، وصحبة الأكرمين.

إنَّ ما بين أصول اللغة ومنطق الجدل علاقة وثيقة، فالجدل منطق يحكم بين المتخالفين بإظهار قوة أحدهما وضعف الآخر ، وأصول اللغة هي الأدلة التي وظَّفها اللغويون والنحويون في ما شَجَرَ بينهم من خلافات، ونزاعات، ومناظرات، أصبحت العلاقة بينهما ضرورةً علميَّةً، وقد تجلَّت واضحةً بيِّنةً في الخلافات بينهم.

إنَّ ظهور الجدل في الأصول اللغوية(*) إنما كان من حيث كون الجدل والأصول جديدين على علوم العربية ، ومن حيث وجود التلازم بوقت وضعهما؛ لفهم اللغة العربية، وتفسيرها، وهذا الخلاف في فكرة الأصول يؤدي للجدل على ما لم يتفقوا عليه؛ لأن الجدل مشروط بموضوع خلافي، أي ما لم يُتَفقُ عليه(١).

لم تظهر أصول اللغة مع ظهور النظام اللغوي الذي وضعت لبناته منذ أيام أبي الأسود الدؤلي حتى سيبويه، كما ظهر وتربع هذا العلم في الحقبة الزمنية التي أنجبت أبا الفتح ابن جني، عالمًا متخصصًا في فلسفة النظام اللغوي ، وقد وضع بصمته فيه من خلال كتابه الخصائص، إذ إنَّ الأصول اللغوية كانت تسير ببطء حتى وصلت إليه(٢)، وقد تمكن من الانتفاع من هذه المدة الزمنية ليفسِّر بها النظام اللغوي تفسيرًا منطقيًا ، مبنيًا على أصول عقلية ونقلية. لكنَّ أصول اللغة وأدلتها لم تكن بمنأىً عن الخلاف في بعض مباحثها، ومن ثَمَّ وقع الجدل فيها نفسها، فأصبحت الأصول اللغوية حلقة خلاف، ودخلها الجدل اللغوي، حتى صارت نفسها موضوعًا خاضعًا لقواعد الجدل. وهذا ما يظهر جليًّاً في كتاب الخصائص، إذ كانت بعض مسائل الأصول مواضع جدلية بحسب ما وجدنا عند ابن جني. وهذا ما سنبيِّنه في هذا المبحث.

أولًا- السماع :

إنَّ السماع هو الأصل الأول من الأصول اللغوية المتفق عليها، ولفظ السماع عند ابن جني يوحي بمضمون مختلف عمَّن جاء بعده ، ونظر إلى هذا الدليل اللغوي ، إذ لا يمكن لأي عالم أصولي المنهج أن يطلق مصطلح السماع وهو في مرحلة زمنية متأخرة، انتهت فيها مرحلة التقعيد اللغوي ، وانصرفت الدراسات نحو فلسفة ما قعده اللغويون، فابن جني لأنه قريب العهد من مرحلة النضوج اللغوي القاعدي ، والدخول في مرحلة الفلسفة اللغوية ، فقد جاز له أن يستعمل مصطلح السماع والاستعمال ، إذ أشار بهذا المصطلح إلى المادة اللغوية المسموعة من مصادرها من دون فاصل زمني ، أي السماع المباشر من أفواه الأعراب(٣).

لقد تأسَّست عملية الاستدلال اللغوي ومنها الدليل السماعي، الذي يحتل المركزية الأولى عند ابن جني وممِّن كتب في الأصول اللغوية على أُطرٍ نظرية تُصورُ طبيعة كلام العرب، فارتكاز ابن جني عند بنائه الدليل السماعي كان على ثنائية الاطراد والشذوذ التي تعدَّدت المستويات اللغوية في ضوئها، وكان لها الدور الرائد في مسائل الأدلة اللغوية الجدلية، فثنائية الاطراد والشذوذ، والاستعمال والقياس توأمان وضعهما ابن جني لضبط اللغة(٤).

كان تقسيم ابن جني للسماع تقسيمًا ينمي عن بعده التصوري للغة، فقد تمثَّل الدليل السماعي عنده برافدين : رافد منطقي فلسفي مستلهم من الفكر العقلي الذي فسَّر اللغة تفسيرًا عقليًا، منطقيًا ، لا تقبل زيادة ولا نقصان ، ومن غير أن يحتاج إلى من يكمل منهجه ، والرافد الآخر هو الرافد الكلامي ، الذي التزم به الالتزام الشديد في الولاء المطلق للاعتزال(٥)، فلقد اتكأ في قسمة الكلام العربي على الموروث المنطقي الأرسطي ، وأدخله الجدل المنطقي ، وبهذا المزيج من الجدل المنطقي وموضوعات اللغة استطاع أن يعرف كنه اللغة ، وأسرار نظامها المتصلة أبوابه بعضها ببعضها الآخر.

إنَّ الثنائية التي وضعها ابن جني للكلام العربي التي تمثَّلت من جهة (الاطراد والشذوذ)، ومن جهة (الاستعمال والقياس)، وكان الكلام العربي بأقسامٍ أربعٍ هي :

١- مطَّرد في القياس والاستعمال جميعًا.
٢- مطَّرد في القياس ، شاذ في الاستعما.
٣- مطَّرد في الاستعمال ، شاذ في القياس.
٤- شاذ في القياس والاستعمال جميعًا.(٦)

ما هي إلَّا قسمةٌ دقيقةٌ، وضابطةٌ رئيسةٌ من ضوابط تقييم المدونة اللغوية المسموعة عن العرب ، إذ لا يمكن أن نغفل عنها في العملية الجدلية(٧)، فقد تمكَّن ابن جني بهذه الثنائية أن يجادل مَن يخالفه في الرأي، ويعترضه عليه ، وسنرى الإفادة من هذا القيد الذي قيَّد اللغة به في مسائل الجدل اللغوي .

إنَّ السماع الذي مثّل أهم أصول اللغة والنحو وأحد أهم أدلَّتها لم يكن توظيفه في عملية الاستدلال توظيفًا ذاتيًّا يخضع للاجتهادات ، ومن ثم احتاج إلى الضبط والتطبيق . وهذا ما عمل عليه ابن جني ليجعل منه دليلًا جدليًّا محكومًا بالقواعد والمعايير. ومَن ثم فقد أخضع ابن جني بعض مسائل الدليل السماعي لمنطق الجدل ؛ لفحصها ، وبيان المُشكِل فيها ، وتوجيهها توجيهًا صحيحًا . ومن تلك المسائل السماعية(٨) :

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

ظهور اللحن في اللغة المستقرأة (اختبار مصدر السماع):

يؤسِّس ابن جني في باب: ((في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخذ عن أهل الوبر))[٩] لقاعدة مهمة من القواعد الضابطة للاستدلال السماعي ، وهي أن صور اللحن أو تحققه في لغة فرد أو جماعة سواء من الحضر، أو من البدو سبب لرفضها وعدم الأخذ بها .

وقد حدَّد ابن جني في هذا الباب الرقعة المكانية لمن تؤخذ عنهم اللغة ، وهم أهل البادية ، فلم يترك ابن جني العنان لأخذ اللغة ممَّن هم خارج الحدود المكانية الآمنة من فساد اللغة[١٠]، فقد كان لأهل البادية معيارًا لضبط اللغة وللتأكد من سلامتها عند ابن جني ، فبعد أن فسدت طبائع أهل الحضر اللغوية أصبح الاقبال على أهل البادية بوصفهم المرجعية اللغوية في ذلك الزمان ؛ لذلك نرى ابن جني يخشى أن يثق بكل أعرابي ما دام اللحن قد سيطر على ألسن الأعراب منذ أيام الرسول (ص) ، إذ يقول: ((فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد إلَّا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته))[١١]. وهذا ما كان يحذر منه النحويون على أن يفقد بعض الفصحاء فصاحتهم[١٢].

وروى ابن جني أنَّ أعرابيًا أنشده شعرًا لنفسه، ووصف ابن جني هذا الأعرابي بأنه مدَّعٍ للفصاحة البدوية[١٣]، وهذا يدلنا على أنَّ ابن جني غير واثق به ، ولم يسلِّم له بصحة ما يرويه، وقد استعمل ابن جني مع هذا الأعرابي أسلوب النحويين القدماء لاختبار الفصحاء ، فلم يحكم على فساد لغته من أول مرة ، فلقد أعطاه وقتًا للتأكد من لغته أكثر؛ حتى يظهر ادعاء الفصاحة على لسانه إلى أن وصل الأعرابي لقافية تحمل كلمة "اشئؤُها"، و "ادأؤها"، فجمع بين الهمزتين ، حتى قال ابن جني عنه: ((واستأنف من ذلك ما لا أصل له ولا قياس يُسوّغه))[١٤]. أي إنَّ اجتماع الهمزتين في مثال ما عينه ولامه من الثلاثي همزة يدل على أنَّ إحدى الهمزتين غير أصلية، ووجب تغيير إحدى الهمزتين[١٥]؛ لأنَّ بناء الكلمة هذا ((ممَّا لا يتيحه قياس ولا ورد بمثله سماع))[١٦]. فلقد عرض ابن جني ما جاء به الأعرابي نحو" اشئؤها وادأؤها" على أضرب منظومته اللغوية لثنائية الاطراد والشذوذ ، وثنائية القياس والاستعمال ، فرأى أنَّ هذه الكلمات لم يقبلها أيُّ مستوى من المستويات الأربع، فلم يرد عن العرب أنهم جمعوا ما بين الهمزتين ، والقياس لا يقبل أمثال هذه الألفاظ ، فمثل هذا الكلام مرفوض[١٧].

إنَّ ابن جني جعل من تلك الواقعة دليلًا وحجة على فساد لغة البدوي ، وضعف فصاحته ، واحتج بتلك الحادثة على صحة الضابطة التي يروم تثبيتها لضبط الاستدلال السماعي ، فابن جني قد استدَّل بالتركيب الذي أنتجه الأعرابي بجمعه بين همزتين ، على فقده الفصاحة العربية وضعفها عنده ، فيقرر ابن جني أصله مستعينًا بما في كلمات الأعرابي التي أوردها من فساد اجتماع الهمزتين ، إذ يصف ما جاء به الأعرابي من اجتماع الهمزتين بقوله : ((واستأنف من ذلك ما لا أصل له ولا قياس يسوغه))[١٨].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

بعد أن رفض ابن جني التركيب الجامع ما بين الهمزتين بحجته التي أسندها بمستوياته الأربع ، استشعر أنَّ دليله على صحة القاعدة التي يؤسِّسها في هذا الباب يمكن أن تُنقض ، فاستبق الأمر، وعرض الاحتمال الناقض لما استدلَّ به ، متخذًا من الأسلوب الجدلي طريقة مثلى لإثبات صحة رؤياه ، فافترض أنَّ سائلًا يعترض عليه بقوله : ((فقد جاء عنهم خطائئ و رزائئ ، ودريئة ، و درائئ ، ولفيئة، و لفائئ ، وأنشدوا قوله:

فإنَّك لا تَدري متى الموتُ جائئ إليكَ ولا ما يُحدثُ اللهُ في غدِ))[١٩].

ويسلِّم ابن جني للسائل مجيء ما جاء به من كلمات عن العرب، إلَّا إنَّ ما جاء به السائل من نقض يختلف في أصل تركيبه عمَّا جاء به في الحادثة ، فالجمع ما بين الهمزتين في نحو "خطائئ ، ورزائئ ، ودريئة، ودرائئ ، ولفيئة ، و لفائئ " إنَّما هو عن صنعة في اللفظ ، وليس بأصل، فيرد ابن جني نقض السائل من خلال تفريقه ما بين اجتماع الهمزتين في " اشئؤُها"، و "ادأؤها"، واجتماع الهمزتين في "خطائئ ، و رزائئ " ونحوهما ، فيقول : ((أَجَلْ، قد جاء هذا، لكن الهمز الذي فيه عرض عن صحة صنعة ؛ ألا ترى أن عين "فاعل" مما هي فيه حرف علة لا تأتي إلّا مهموزة نحو: قائم وبائع، فاجتمعت همزة "فاعل" "وهمزة لامه" فصححها بعضهم في بعض الاستعمال، وكذلك خطائئ وبابها: عرضت همزة "فعائل" عن وجوب؛ كهمزة سفائن ورسائل،واللام مهموزة، فصحَّت في بعض الأحوال بعد وجوب اجتماع الهمزتين. فأما أشئؤها وأدأؤها فليست الهمزتان فيهما بأصلين ، وكيف تكونان أصلين وليس لنا أصل عينه ولامه همزتان ولا كلاهما أيضًا عن وجوب))[٢٠].

إنَّ الهمزتين المجتمعتين في صيغة " اشئؤها" ونحوها صيغة فاسدة ، وهمزتا هذه الكلمة ونحوها غير أصلية فيها بحسب رؤية ابن جني إذ لا يوجد في الصيغ القياسية اجتماع الهمزة في العين واللام من الكلمة . أمَّا "خَطائِئ ، و رَزَائِئ ، ودَرِيئَة" ونحوهما فقد عرضت الهمزتان عن وجوب صنعة في اللفظ ، لا عن أصل في اجتماع الهمزتين في عين ولام الكلمة ، إذ إنَّ أصل صيغة " خطائئ" هو "خطايئ" فهذا أصلها من قبل أن تبدل ياؤها همزة[٢١]. وقد مرت كلمة "خَطَائِئ" بأربع مراحل ، في كل مرحلة تتحول صيغة بنائها ، فلما التقت الهمزتان غير عينين في "خَطَائِئ" أبدلت الهمزة الثانية ياءً لكسر ما قبلها ، فصارت "خَطَائِي"، ثمَّ أبدلت الياء ألفًا ؛ لأنَّ الهمزة عرضت في الجمع ، ولام الكلمة حرف معتل ، فصارت " خَطَاءا " ، ومن ثمَّ أبدلت الهمزة ياء فصارت خَطَايا[٢٢]، فهذا التحول في بناء اللفظة من مرتبة إلى أُخرى إنما هو من صنع ملاطفة العرب لهذا البناء ، فلم يكن أصلًا نطقته العرب ؛ لما فيه من صعوبة في نطق همزتين متتاليتين.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

ثانيًا- القياس :

كانت دراسة اللغويين للغة دراسة تنبئ عن ملحوظاتهم الدقيقة للنظام اللغوي، فبعد أن حددوا المكان والزمان والقبائل التي أخذوا منها لغتهم لاحظوا أنَّ النظام اللغوي في بعض التراكيب يبقى ثابتًا حتى وإن اختلفت المادة المسموعة ، وقد استنتجوا هذا بفضل القوة الفكرية المبنية على الحواس والتجربة والمعايشة ؛ وذلك من خلال مقارنة الشواهد ببعضها الآخر، وهذه الخطوة خطرة جدًا، إذ يسأل كل كلام عن علة وفلسفة ما قيس من الكلام على الكلام الآخر، إذ من الطبيعي أن ينشأ عن الكلام المقيس أخذ ورد ما بين مجيز ومانع للقياس على الأصل الذي اتخذ للقياس عليه، أو يكون المقيس محط خلاف ما بين المجددين والمحافظين[٢٣]، فمانعوا القياس هم السبب الأول لظهور الجدل في القضايا التي يبنى الحكم فيها على الدليل العقلي.

لم يكن الخلاف في القياس (الاستعمالي) الذي يُعطي الفرع حكم الأصل المقيس عليه ، بل إنَّ الخلاف قد وقع في القياس الشكلي (النحوي)، الذي يقوم بتفسير تلك المشابهة ما بين الفرع والأصل ، وأعطت الفرع حكم الأصل . وهذا النوع من القياس قد سبَّب خلافًا في الدرس النحوي ؛ لأنه يقوم على أساس التماثل أو التشابه ما بين المقيس والمقيس عليه ، إذ إنَّ هذه الممثلة في النحو العربي ما بين الفرع والأصل أُخذت من المنطق الأرسطي[٢٤] ، باعتبار أنَّ القياس الشكلي هو أمتن خيوط النسب ما بين المنطق الأرسطي والنحو العربي، إذ استفاد النحو العربي من المنطق الأرسطي في تفسير القواعد اللغوية، وإدخال القياس الشكلي للغة رفعها عن الجمود على تراكيب القدماء وأساليبهم .

لقد تطور الدليل القياسي وكثرت أمثلته في المؤلفات النحوية ذات الطابع الجدلي ،التي تدور في ميدان توليد القواعد الفرعية، والتحليل في ضوء القواعد المستخلصة[٢٥]، وظهرت القواعد التوجيهية ذات الطابع العقلي في كتب الخلاف النحوي ، ولا سيما القواعد التي تطور الجدل النحوي ، ومن يتتبع كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف يلحظ أهمية الحوار ، وتنوع القواعد الجدلية فيه[٢٦].

إنَّ ابن جني في تأسيسه لثنائية "الاستعمال والقياس" قد استحضر في ذهنه أضرب الكلام العربي، فهناك كلام يخرج عن القياس ، و ضرب من الكلام يشذُّ عن القياس ، وكلام يقبله القياس إلَّا إنه لم يُسمع عن العرب ، فابن جني لم يعطِ القياس حريته في الحكم على الكلام العربي ، بل قيَّده بضجيعه السماع ؛ ليقبل التنوع في الكلام العربي ، وقد وظَّف للدليل القياسي الأسلوب الجدلي بحسب فهمه ورؤيته ؛ ليثبِّت به ضوابط القياس ، وبناء القواعد التي تحكمه وتنظمه ، وهذا ما لاحظناه في مسائل الدليل القياسي التي ثبَّتها بالأسلوب الجدلي، ومن مسائل الدليل القياسي الجدلية في كتاب الخصائص[٢٧] :

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

تشبيه الأصل بالفرع :

إنَّ معيار قياس القواعد اللغوية أن تُحمل الفروع على الأصول ؛ لما في الفروع من شبه يمكِّنها من أن تأخذ حكم أصولها[٢٨]، غير أنَّ هناك حالات تقلب فيها هذه القاعدة ، فيحمل الأصل على الفرع ؛ لما في الفرع من قوة لا توجد في الأصل نفسه ، فيستعين الأصل بالفرع ليأخذ حكم الفرع الذي يفتقر إليه .

ومثَّل ابن جني في باب ((غلبة الفروع على الأصول))[٢٩]لهذه المسألة القياسية ، واتخذ من كلام العرب تفسيرًا لقلب هذه القاعدة في قياس اللغويين ، فيرى أنَّ العرب قد جعلت في كلامها الأصل فرعًا والفرع أصلًا؛ لما في الفرع من قوة مبالغة مكَّنته من حمل الأصل عليه ، فيقول: ((فمما جاء فيه ذلك للعرب قول ذي الرمة:

ورملٍ كأوراكِ العذارى قطعته ... إذا ألبسته المظلماتُ الحنادسُ

أفلا ترى ذا الرُمَّة كيف جعل الأصل فرعًا والفرع أصلًا. وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء))[٣٠]، إذ قلب ذو الرمة أصل التشبيه ، فعادة العرب أن تشبه أعجاز النساء بالرمل ، إلَا إنَّ ذا الرمة جعل الرمل فرعًا مشبهًا بأعجاز النساء التي جعلها فرعًا .

ومن عادة العرب أن يشبهوا الناقة بالجمل ، لما في الجمل من شدة وعلو جسم ، ولما شاع هذا التشبيه ، قلبوا المعنى حتى جعلوا الجمل فرعًا، والناقة أصلًا ؛ ليظفوا للناقة صفات الجمل من القوة والتحمل الأكثر ، فيقول : ((قالوا للناقة "جمالية" ؛ لأنهم شبهوها بالجمل في شدته وعلو خلقه؛ قال الأعشى:

جُمَالِيةٍ تَغْتَلي بالرِدافِ ... إذا كَذَبَ الآثِماتُ الهجِيرا

وقال الراعي:

على جُمَالِيّةٍ كالفَحْل هِمْلاجِ

وهو كثير. فلما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل في بابه، حتى عادوا فشبهوا الجمل بالناقة في ذلك؛ فقال:

وقرَّبوا كلَّ جُمَالِيَّ عَضِه ... قريبةٍ ندْوتُه من مَحمَضِه

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل، ونظائره في هذه اللغة كثيرة))[٣١].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

ويؤسس ابن جني قاعدة للدليل القياسي مبنية على كلام العرب ، فيرى إنَّ حمل الأصل على الفرع في النحو إنَّما هو من كلام العرب أنفسهم وليس اجتهادًا من النحويين ، فيقول :((وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه من موضعين، أحدهما الإضافة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهًا له بالحسن الوجه))[٣٢].

فيرى ابن جني أنَّ الضابطة التي جعلت الأصل فرعًا، والفرع أصلًا عند سيبويه هي الكثرة ، فاطراد الشواهد التطبيقية وكثرتها لتأكيد القاعدة اللغوية تتخذ مصطلح الأصل[٣٣]، فما كثر هو الأصل ، وما قل هو الفرع ،فلمَّا اطرد الرفع وكثر في فقولهم " هذا الضاربُ الرجلِ" جُعل أصلًا يُشبَّه به قولهم" هذا الحسن الوجهِ" . فلمَّا قلَّ جرُّ "الرجل" في قولهم "هذا الضاربُ الرجلِ" وكثر جرُّ "الوجه" في "هذا الحسن الوجهِ" حمل ما هو قليل على ما كثر واطرد ، حتى صار الأصل فرعًا والفرع أصلًا[٣٤].

ويبدو أنَّ ابن جني يتوقع أن يُشكل على ما قرَّره من أصل بحق قلب الأصول فروعًا ، على وفق قانون " الاطراد والشذوذ" في القواعد اللغوية الفرعية التي تمكَّنت بفعل اطرادها من أن تتغلب على ما هو أصل لتجعله فرعًا يأخذ حكمها . فاستشعر أنَّ القاعدة المقررة التي وضعها يمكن أن تنقض ، لذا فقد أدخل المنطق الجدلي لضمان أصله من النقض ، فافترض أنَّ سائلًا يسأله عن الدليل الذي اتخذه سيبويه ليشبِّه الأصل بالفرع ، فيقول:((فإن قيل: وما الذي سوغ سيبويه هذا وليس مما يرويه عن العرب رواية وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلل به ؟))[٣٥].

فيدفع ابن جني نقض السائل من خلال إعطائه قاعدة كلية تستند إليها العرب في تشبيههم القواعد اللغوية بعضها ببعض فيقول : يدل على صحة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبهت شيئًا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما؛ ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه[٣٦] ، فتمكين الفرع بجعله أصلًا ليست عملية منطقية ، تقوم على أساس منطقي معياري ، يستلزم وجود الروابط القاعدية بين الأصل والفرع خارج تصور النحوي ، بل تحديد الأصل عملية يرجع بها النحوي إلى اطمئنانه ، وتصديقه بوجود الشُبه الجامعة ما بين المقيس والمقيس عليه[٣٧].

فيرى ابن جني"أنَّ سيبويه قد فهم طريقة العرب أنفسهم وتصورها"[٣٨]، وتصوره في جعله الأصل فرعًا إنما هو اجتهاد يخضع لمسوغات لغوية ، متمثلة بتحقيق وجوه الشبه ما بين الأصل والفرع، وإنَّ العرب كانت تبادل صفة الأصلية الفرعية بين المقيس والمقيس عليه ، وهذا يدل على أنَّ بعض القواعد الاستدلالية التي استعملها النحويون في استنباط الأحكام اللغوية أخذت من طريقة العرب في نظم كلامهم[٣٩].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

ثالثًا – الاستحسان :

وقد استعان ابن جني بدليل الاستحسان في الاستدلال على المسائل اللغوية التي تمرّدت على صيغها المطردة[٤٠]. ولم يكن الاستحسان أصلًا سهلًا حتى يلجأ إليه كل من رأى الشذوذ الذي لا يقبله القياس ولا السماع، بل يتطلب الاستحسان من اللغوي الذي يؤسس به قاعدة لغوية أن يعلل ما ذهب إليه بحكمته التي أنتجها اجتهاد حسه اللغوي[٤١].

ويصرِّح ابن جني أنَّ علة الاستحسان علة ضعيفة عند إجماع الأصوليين ، فيقول: ((وجماعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة إلَّا إنَّ فيه ضربًا من الاتساع والتصرف))[٤٢]، فعلته ضعيفة ؛ لغياب الأصل العقلي في الحكم به ، فتفسير خروج حكم المسائل الجزئية من حكم المسائل الكلية إنما هو لاطمئنان النفس له ، وهذا ضعيف أمام العقل واستدلاله[٤٣]، ولعلَّ هذا الأمر يجعل من المسائل التي يُستدلُّ عليها بالاستحسان أحوج من غيرها إلى منطق الجدل ؛ ليُثبِّتها ، ويُبيِّنها . ومن المسائل التي حُكم بها بدليل الاستحسان ، ووظَّف ابن جني فيها الأسلوب الجدلي هي[٤٤] :

قلب الياء واوًا في نحو: الفتوى والبقوى :

إنَّ أصل الواو في "الفتوى والبقوى" ونحوهما ياء ، وإنما قلبوها واوًا ؛ ليفرقوا ما بين الاسم والصفة لئلَّا يقع اللبس بينهما ، والتفريق بين الاسمية والصفة بقلبهم الياء واوًا إنما هو استحسان غير مستند إلى دليل عقلي . ففي باب ((الاستحسان))[٤٥]، يقرِّر ابن جني أنَّ علة قلب الياء واوًا في " الفتوى والبقوى" ونحوهما، علة ضعيفة ، لا تصمد في التفريق بين الاسم والصفة ؛ إذ يمكن أن نفرق بين الاسم والصفة بعلة عقلية ، لا يتشارك الاسم والصفة فيها ، فيقول ابن جني :((تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة نحو قولهم: الفتوى والبقوى والتقوى والشروى ونحو ذلك ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوًا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة. وهذه ليست علة معتدة ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها))[٤٦].

لم يعمِّم ابن جني في ما قرره من أصل بحق الفصل بين الاسم والصفة ، إذ يضع احتمالًا من أنَّ العرب يمكن أن فرَّقت بين الاسم والصفة ، إلَّا إنَّ تفريقهم ليس مبنيًا على علة مطردة ، كعلة رفع الفاعل ونصب المفعول ، وإنما تفريقهم بين الاسم والصفة عن نابع عن حكم شخصي مستحسن ، فيقول:((ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه إلا إنَّ جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة وليس بجار مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول ألا ترى أنَّه لو كان الفرق بينهما واجبًا لجاء في جميع الباب؛ كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقاد في جميع الباب))[٤٧].وهذا يعني أنَّ العلة التي يراها النحوي في دليل الاستحسان ليست مطَّردة في جميع المواضع .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

يرى ابن جني أنَّ علة رفع الفاعل ونصب المفعول علة مبنية على دليل عقلي ، شائعة في جميع أبواب الفاعل والمفعول ، لم تختلف من رفع فاعل في تركيب إلى رفع فاعل في تركيب آخر ، أو نصب مفعول كذلك ، إذ إنَّ علة رفع الفاعل ونصب المفعول علة حسية ، جاءت نتيجة الاستقراء ، وهي لاحقة لمعلولها بوجوده[٤٨]. فهذه العلة عقلية تختلف عن علة الاستحسان غير الثابتة .

ولم يطمئن ابن جني في تفريقه بين علل الاستحسان وعلة رفع الفاعل ونصب المفعول المبنية على الدليل العقلي، إذ يستشعر أنَّ ما قرره من أصل بحق علة رفع الفاعل ونصب المفعول يحتمل أن ينقض بما هو خلاف الثابت من رفع الفاعل ونصب المفعول ، لذا فقد استعان بالمنطق الجدلي لتثبيت ما قرره ، وإبعاد ما ينقضه ، فافترض أنَّ سائلاً جدليًا يأتي بخلاف ما قرَّره ، فقال : ((فإن قلت: فقد قال الجعدي:

حتى لحقنا بهم تعدي فوارسُنا كأننا رعنُ قفٍ يرفعُ الآلا

فرفع المفعول ونصب الفاعل))[٤٩].

فيسلِّم ابن جني للسائل بأنَّ الفاعل قد نصب ، والمفعول قد رفع، على خلاف ما هو معروف وشائع من اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول، إلَّا إنَّ المعنى الذي يحمله البيت يُدلي بأنَّه فرَّق بين الفاعل والمفعول ، أي يحكم على الفاعل والمفعول في التركيب من خلال الربط ما بين التركيب والمعنى ، لا التركيب فقط ، فيبطل ابن جني نقض السائل بقوله : ((ألا ترى أنه على كل حال قد فرق فيه بين الفاعل والمفعول، وإن اختلفت جهتا الفرق. كيف ووجهه في أن يكون الفاعل فيه مرفوعًا، والمفعول منصوبًا قائم صحيح مقول به. وذلك أن رعن هذا القف لما رفعه الآل فرئي فيه، ظهر به الآل إلى مرآة العين ظهورًا لولا هذا الرعن لم يبن للعين فيه بيانه إذا كان فيه؛ ألا تعلم أن الآل إذا برق للبصر رافعًا شخصًا كان أبدى للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصًا يزهاه فيزداد بالصورة التي حملها سفورًا وفي مسرح الطرف تجليًا وظهورًا))[٥٠].

فقد ذهب ممَّن فسَّر هذا البيت اقتضاءً بتشكيلته النحوية المخالفة لأصل حكم الفاعل والمفعول من الحكم أنَّ في البيت قلبًا في التركيب ، والشاعر أراد : كأننا رعن قف يرفعه الآل ؛ لأنَّ الشخص هو الآل ، فلمَّا رفع الشخص ، قيل: هذا ألٌ قد بدا وتبيَّن[٥١]، إلَّا إنَّ ابن جني لا يرى قلبًا في البيت ، بل معناه على ما جاء من أصل تركيبه ، فالشاعر قد فرَّق بين الفاعل والمفعول من خلال ربط هذا التركيب بالمعنى ؛ وذلك من حيث ((أنَّ رعن هذا القف رفعه الآل فرئي فيه، ظهر به الآل إلى مرآة العين ظهورًا لولا هذا الرعن لم يبن للعين فيه بيانه إذ كان فيه))[٥٢]، وهذا المعنى قد تحقق من غير قلب في البيت ، فالرعن ينزو في الآل ، فإذا نزا في الآل فكأنه قد رفع الآل[٥٣].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

الخاتمة

إنَّ الجدل يبحث عن الجزئيات الناقضة للقواعد العامة ، فحين يبني اللغوي قاعدته عن طريق السماع، أو القياس فإنه لا يصل إلى درجة يقين ١٠٠% ، وإنما يصل إلى درجة يقين تطمئن نفسه إلى ما يقرره من حكم ، ولو أغفل اللغوي عن تلك الجزئيات وهو يبني قاعدته الكلية لأفسد الجدلي ما بناه. فيتضح لنا من خلال ما عرض ابن جني من مسائل الأدلة اللغوية أنَّه قد استعان بالمنطق الجدلي لتثبيت هذه المسائل المعرَّضة للطعن والنقض المحتمل ، فقد دفع ابن جني النقض المحتمل ، والنقض الخاطر في أذهان اللغويين بما ثبَّته بأسلوبه الجدلي ، الذي بناه على عرض الآراء الناقضة لأصله المقرر، وإبطالها ، وتثبيت ما رام إليه .

الهوامش

* إنَّ الإجماع الذي هو أحد الأصول اللغوية لم يدخل ابن جني فيه الأسلوب الجدلي .

(١) ينظر : الاقتراح في أصول النحو ، للسيوطي:٩. والجدل النحوي في كتاب النكت للأعلم الشنتمري دراسة في تقنيات الحجاج، ايمان عبد جاسم :٢٥.

(٢) ينظر : الاقتراح في أصول النحو ، للسيوطي:٩.

(٣) ينظر أصول النحو العربي ، أحمد محمود نحلة :٣١.

(٤) ينظر : اللغة في ضوء مفهوم الدليل السماعي عند ابن جني وابن الأنباري ، علاء محمد كنَّان:١٣.

(٥) ينظر: المنحى العقلي في التفكير اللغوي عند ابن جني (نماذج من مدونة الخصائص) : ١٤٧.

(٦) ينظر: الخصائص : ١٦٦/١–١٦٨.

(٧) ينظر: اللغة في ضوء مفهوم الدليل السماعي عند ابن جني والأنباري ،علاء محمد كنَّان :١٧.

(٨) وللمزيد من الأمثلة على المسائل الأصولية التي وظَّف ابن جني فيها الأسلوب الجدلي ينظر : الخصائص : الخصائص : ١٥/٢، مسألة (اختلاف لغات القبائل) ، والخصائص : ١٣/٢، مسألة (احتمال فساد مصدر السماع) .

(٩) الخصائص :٥/٢.

(١٠) ينظر : الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحًا واستعمالًا، محمد عبد الرحمن الحجوج:٤٧–٤٨.

(١١) الخصائص :٨/٢.

(١٢) ينظر: أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني:٦٤.

(١٣) ينظر: الخصائص:٦/٢.

(١٤) المصدر نفسه: ٦/٢.

(١٥) ينظر : موسوعة المسائل لإمام النحاة أبي علي الفارسي والمسائل العضديات ، عمر أحمد الراوي : ٤٠/٢، والمنهج النحوي عند ابن جني من خلال الخصائص ، جنات زيادي : ٣٣.

(١٦) الخصائص : ٦/٢.

(١٧) ينظر : الخصائص :٦/٢.

(١٨) المصدر نفسه:٦/٢.

(١٩) المصدر نفسه : ٦/٢.

(٢٠) المصدر نفسه : ٦/٢–٧.

(٢١) ينظر: المصدر نفسه : ٥/٣.

(٢٢) ينظر: المصدر نفسه : ٥/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف :٨٠٦/٢.

[٢٣] ينظر: في أصول النحو ، سعيد الأفغاني :٨٣ ، والقاعدة النحوية تحليل ونقد ، د. محمود حسن جاسم١٦٨.

[٢٤] ينظر : النحو العربي في ضوء المذهب الذاتي في نظرية المعرفة ، د. علي جاسب الخزاعي : ١٦٨.

[٢٥] ينظر : القواعد النحوية التي لم يرد لها شاهد في القرآن الكريم ،، حكمت علي بربهان : ١٦.

[٢٦] ينظر: القاعدة النحوية تحليل ونقد، محمود حسن جاسم ١٧٦.

[٢٧] وللمزيد من الأمثلة على مسائل الدليل القياسي في كتاب الخصائص التي وظَّف ابن جني الدليل الجدلي لها ينظر : الخصائص : ٣٣٢/١، مسألة (تأصيل القواعد) . والخصائص : ٤٤٨/١، مسألة (قياس ما لم يسمع من الكلام على ما سمع منه).

[٢٨] ينظر: لمع الأدلة ، لابن الأنباري:١٠٧.

[٢٩] الخصائص:٣٨٩/١-٣٩٠.

[٣٠] المصدر نفسه :١ /٣٨٧.

[٣١] الخصائص : ٣٨٩/١-٣٩٠.

[٣٢] المصدر نفسه: ٣٩٠/١.

[٣٣] ينظر : نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، د. حسن خميس الملخ :١٢.

[٣٤] ينظر : ينظر: الكتاب :١٨٥/١، والمقتضب ، للمبرد: ١٦٤١/٤، اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، البطليوسي :٢٠٢، والكافية في النحو، لابن الحاجب:٢٨٢/١.

[٣٥] الخصائص :٣٩٠/١.

[٣٦] المصدر نفسه : ٣٩٠/١.

[٣٧] ينظر : النحو العربي في ضوء المذهب الذاتي في نظرية المعرفة ، د . علي جاسب الخزاعي:١٨٠.

[٣٨] ينظر : الاستدلال في كتاب سيبويه (الاستدلال بالعقل) ، د. محمد بن حجر:٧٠.

[٣٩] ينظر : المصدر نفسه : ١٨٤ و١٩٨ .

[٤٠] ينظر : الاستحسان عند ابن جني ، محمود عبدالله جفَّال : ٣٣٢٥. بحث منشور في مجلة دراسات العلوم الانسانية ،مج٢٢أ ،ع ٦، ١٩٩٥.

[٤١] ينظر: الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني ، محمد عبدالرحمن حسن الحجوج: ١٣٦.

[٤٢] المصدر نفسه : ٢٠٥/١.

[٤٣] ينظر : المنحى العقلي في التفكير اللغوي عند ابن جني ، حساني حبيب :١٤٧. بحث منشور في مجلة الباحث ع ١٥، ٢٠١٧.

[٤٤] وقد وظَّف ابن جني أسلوب الجدل في مسألة (ابدال الواو الزائدة المضمومة ضمًا لازمًا همزة) ، ينظر : الخصائص : ٢٠٤/١.

[٤٥] الخصائص:٢٠٤/١.

[٤٦] المصدر نفسه : ٢٠٤/١.

[٤٧] المصدر نفسه : ٢٠٤/١.

[٤٨] ينظر: أصول التفكير النحوي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، د. بكري عبدالكريم:٩٧.

[٤٩] الخصائص : ٢٠٥/١.

[٥٠] المصدر نفسه : ١/ ٢٠٥-٢٠٦.

[٥١] ينظر : أدب الكاتب ، لابن قتيبة : ٢٧-٢٨. والإنصاف : ١٥٩/١.

[٥٢] المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني :٢٨/٢.

[٥٣] ينظر : الاقتضاب في شرح آدب الكتاب ، للبطليوسي :٤٢٦/٢.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

المصادر والمراجع

١- اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، لأبي محمد عبدالله بن محمد ابن السيد البطليوسي ، (المتوفى :٥٢١ هـ) ، تحقيق : د. حمزة عبدالله النشتري ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، د. ط.

٢- الاستحسان عند ابن جني ، محمود عبدالله جفَّال : ٣٣٢٥. بحث منشور في مجلة دراسات العلوم الانسانية ،مج٢٢ أ ،ع ٦، ١٩٩٥.

٣- الاستدلال في كتاب سيبويه (الاستدلال بالعقل) ، د. محمد بن حجر ، مركز الكتاب الأكاديمي ، د. ط .

٤- الاقتراح في أصول النحو ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ،(المتوفى ٩١١هـ)، ضبطه وعلَّق عليه : عبد الحكيم عطية ، راجعه وقدَّم له : علاء الدين عطية ، دار البيروتي ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٦م.

٥- الاقتضاب في شرح آدب الكتاب ، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، د. ط ، د.ت .

٦ – الإنصاف في مسائل الخلاف ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى ٥٧٧هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، د.م ، د.ط ، ١٩٨٢م.

٧- الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحًا واستعمالًا، محمد عبد الرحمن الحجوج ، رسالة ماجستير في كلية الآداب ، جامعة مؤتة ، ٢٠٠٢م.

٨- الجدل النحوي في كتاب النكت للأعلم الشنتمري دراسة في تقنيات الحجاج، ايمان عبد جاسم، رسالة ماجستير في جامعة البصرة ، كلية التربية – القرنة ، ٢٠٢١م.

٩- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ،(المتوفى:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية، مصر- القاهرة ، الطبعة الأولى ،٢٠١٥م.

١٠- القاعدة النحوية تحليل ونقد ، د. محمود حسن جاسم ،دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٧م.

١١- القواعد النحوية التي لم يرد لها شاهد في القرآن الكريم ،، حكمت علي بربهان ، أطروحة دكتوراه في جامعة تشرين في الجمهورية العربية السورية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسم اللغة العربية ،٢٠١٦م.

١٢- الكافية في النحو ، لجمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ) ، دون تحقيق ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، د. ط .١٩٩٥م.

١٣- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، الملقب سيبويه (المتوفى : ١٨٠هـ)، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار التأريخ ، بيروت – لبنان ، د. ط.

١٤- اللغة في ضوء مفهوم الدليل السماعي عند ابن جني وابن الأنباري ، علاء محمد كنَّان ، رسالة ماجستير في جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ٢٠٢١م.

١٥- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ،لأبي الفتح عثمان بن جني النحوي ،(المتوفى :٣٩٢هـــ) ، تحقيق علي النجدي ناصف ،وعبدالحليم النجار، ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، د. ط، الناشر : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة، ١٩٦٦- ١٩٦٩م.

١٦- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي ، المعروف بالمبرد (المتـــوفى: ٢٨٥هـــ) ، د.ط ، القاهرة ، ١٩٩٤م.

١٧- المنحى العقلي في التفكير اللغوي عند ابن جني ، حساني حبيب، بحث منشور في مجلة الباحث عـــدد ١٥، ٢٠١٧.

١٨- النحو العربي في ضوء المذهب الذاتي في نظرية المعرفة ، د . علي جاسب الخزاعي ، دار الرافدين ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٧.

١٩- أدب الكاتب ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـــ)، تحقيـــق: محمـــد الدالي ، د .ط، د. م ، د.ت.

٢٠- أصول التفكير النحوي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، د. بكري عبدالكريم، دار الكتاب الحديث ، الجزائر، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م.

٢١- أصول النحو العربي ، أحمد محمود نحلة ، دار العلوم العربية ، بيروت – لبنان ، الطبعـــة الأولـــى ، ١٩٨٧م.

٢٢- أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني ، د. ط، د. م ، الناشر : الأطلسي ، ١٩٣٨م.

٢٣- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، د. ط . ١٩٨٧.

٢٤- لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ،(المتـــوفى : ٥٧٧هـــ)، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، د. ط، ١٩٥٧م.

٢٥- موسوعة المسائل لإمام النحاة أبي علي الفارسي والمسائل العضديات ، عمر أحمد الراوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، د. ط ، د.ت .

٢٦- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، د. حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، عمـــان – الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٢١م.